

سياسة العنف وعنف السياسة

غريبة وشاذة هي الشعارات المنطقية والانفصالية التي بات البعض يطلقونها دونما خوف أو حرج، ويرفعونها بمناسبة وبدونها، والأغرب منها تعدد بعض القوى «السياسية» اليمنية انتحاج أساليب تاجيح وتوير الشارع اليمني، ومنها: زيادة

مشاعر الكراهية والحقد بين أبناء المجتمع اليمني ضد كل ما هو وحودي ووطنى، والتي توجتها أحزاب اللقاء المشترك بالأحداث المناوئة في الذكرى السنوية لجزيرة الرفاق.. فما كان يفترض فيه أن يكون دعوة «للتصالح والتسامح» تحولت إلى مناسبة جديدة لتكثف الجراح وإضافة جراحات جديدة إلى ذاكرة الشعب اليمني بكافة شرائحه الاجتماعية واتتماءاته المنطقية والسياسية، إذ إن الضحايا من الجانبين هم في جميع الأحوال من أبناء الأسرة اليمنية الواحدة، ويتنمون لنفس الوطن اليمني الواحد، وهي الحقيقة الوحيدة الثابتة تاريخياً التي لا يستطيع الجميع نكرانها، مهما تابعت مواقفهم أو مشاريعهم الحزبية والسياسية أو اختلفت وتباعدت مناطق سكناتهم أو تعددت لهجاتهم ولكنائهم.

ومع كامل الأسف أن البعض من إخواننا في ما يمكن أن نسميه أحزاب الهدم المشترك لكل ما هو وحودي ومشترك، إذ يقومون بالهدم المنظم والتخريب المنهجي لكل مقدرات الشعب اليمني الواحد، يمارسونه في إطار ما يعتقدونه نوعاً من السياسة، وهي مثال واقعي للجهد المبسط أبجديات السياسة، ودليل على الفهم الخاطئ للمقصود بالسياسة، التي يعرفها قاصد «لسان العرب» والعديد من المعاجم الغوية العربية بأنها: من كلمة ساس، أي قام بأمر الناس بما يصلحها.. حيث إن السياسة تعني: القيام على الشيء بما يصلح.

صحيح أن السياسة هي فن الممكن، لكنها أيضاً النقيض الفعلي للصراع اللجوء إلى وسائل العنف بكافة صوره وأشكاله بما في ذلك القتل والحرب، إذ في اللحظة التي تفشل فيها السياسة والسياسيون تترك الباب مفتوحاً على كل البدائل الأخرى، ليست الحرب - كما يقال - امتداداً للسياسة ولكن بوسائل أخرى؟ «لكنها وسائل عنيفة ومدمرة في غالب الأحيان». ويذهب البعض إلى: «إن العنف لا يمثل إلا مسكناً من المسالك (التعددية والمختلفة) التي قد تلجأ إليها السلطة في حالات محدودة لحفظ النظام والأمن والسكينة العامة، وعندما تقوم بذلك تحاول تبريره أو شرعته». أما الأفعال التي يصح أن نطلق عليها أنها أفعال سياسية بحق فهي لا تحتاج إلى تبرير، بل إلى العنف وحده هو الذي يوجب التبرير في أغلب الأحيان.. ولذا فإن السياسة لا يمكن أن تتعايش مع العنف إذ هي «النقيض الفعلي له»..

والملاحظ اليوم تجدد اللجوء إلى العنف في مجتمعاتنا العربية بوجه عام، وفي مجتمعاتنا اليمنية بوجه خاص، في ظل استسهال البعض لإطلاق الأحكام الجاهزة والمعدة سلفاً، وفي ظل وضعيتنا من عدم الرضا مطلقاً بما تحقق لمجتمعاتنا العربية عموماً واليمنية بوجه خاص من هامش ديمقراطي أتاح للعديد من باحثينا وكاتبينا متفلساً للتعبير بحرية عن آرائهم، ومجالاً لانتقاد التصرفات التي تقوم بها السلطة السياسية في مجتمعاتنا، كما أتاح للعديد منهم فرصة للتحديث في مجالات ظلت تعتبر من «التابوهات أو المحرمات سياسياً وليس دينياً»، حيث لجأ البعض من أولئك إلى التناول - في بعض الأحيان - على كل نواحي الضيق ومكونات النظام السياسي اليمني، والضييق بكل ما تحقق من مكاسب في ظل دولة الوحدة اليمنية.

وكان الأولى ببؤلاء أن يقرأ ويعتقروا بواقع ما وصلت إليه حريات التعبير والاختلاف وتنامي دور الحوار الوسطي والحوار في مجتمعاتنا اليمنية، وأكثرهم يهتمون بالكتابة الصحفية وأقلامهم معروفة ومحل تقدير من السلطة قبل المجتمع.. ولم يحدث أن منعوا من التعبير عن آرائهم بحرية... وبأن التجربة الديمقراطية اليمنية هي بحال أفضل مما كانت عليه قبل سنوات عدة وإن لم تكن في المستوى الذي يرضيه أو يرضى طموحاتهم وتطلعاتهم... وعليهم الانطلاق من النقد الديمقراطي البناء والتجربة السياسية اليمنية وتقييمها بسليبيتها وإيجابياتها في علاقتها بالواقع وبالبيئة الاجتماعية اليمنية، والأهم من ذلك ممارسة السياسة بالسياسة بدلاً من اللجوء إلى العنف وإثارة الشارع..

في الختام نتفق مع حنا أراندت، التي أشارت عند تحليلها للنظم الكليانية أو الشمولية إلى: «أن العنف يتعارض جوهرياً مع السياسة بل يقضيها ويغيبها تماماً، إذ العنف يرتبط بأفعال غير سياسية في عمقها مثل: التحليل، الضبط أو التطويق الاجتماعي، التخدير الأيديولوجي...» وهي تذهب في كتابها (في العنف) إلى القول: «إن السلطة والعنف يتعارضان: فحين يحكم أحدهما حكماً مطلقاً يكون الآخر غائباً...» حقا لقد عرفت الإنسانية أوضاعاً سلمية نسبياً في عصور قديمة وفي عصر الثورات العالمية، وحيداً ذلك برزت السياسة في معناها الحقيقي (أي السياسة بمعنى التفاوض والتواصل والتفاوض والتوافق والتداول).. بعيداً عن لغة العنف وتوير الشارع، واستغلال بعض القضايا المرتبطة بالحقوق والمطالب المشروعة في تحقيق غايات وأهداف غير معلنة.. فهل يؤمن الفرقاء السياسيون في مجتمعاتنا اليمنية بهذه المبادئ والقيم للممارسة السياسية الحقيقية؟ وهل يؤمنون بأن السياسة في بلدنا يجب أن تقوم على مبادئ التوافق السياسي وتفعيل لغة الحوار والتواصل مع الآخر، وتضييق مساحة الاختلاف بدلاً من توسيع الهوة بين أبناء المجتمع الواحد؟ أم أن على قلوب أقبالها...؟

استاد العلوم السياسية المساعد - جامعة أب

إضافة عناصر نسائية لعضويته.. وسجل «إصلاحي» في المؤتمر

مجلس منظمة الدعوة الإسلامية يفتح على حق المرأة في العمل الدعوي والخيري



قرر مجلس أمناء منظمة الدعوة الإسلامية في دورته الـ ٢٢ والمنعقدة خلال الفترة من ١٦-١٧ يناير الجاري في العاصمة السودانية الخرطوم.. إضافة عناصر نسائية لعضويته، بدءاً من الاجتماع القادم في الدورة الـ ٢٣، كما قرر إحالة المقترح الخاص بزيادة عدد الأعضاء وإضافة عناصر نسائية إلى الأمانة العامة لدراسته ورفع توصية بشأنه للاجتماع القادم - بخصوص مطلوبات النظام الأساسي وأي تعديلات عليه في هذا الخصوص.

■ الخرطوم - أمين الوائلي

■ من الدورة الـ (٢٢):

البشير: معارك السلام أكبر من معارك الحرب.. والدول والمنظمات الغربية لم تفب بوعودها سوار الذهب: العدو الوهمي «الإرهاب» ضيق على العمل الخيري

البشير: شهادة بالسعي الدؤوب

وكان الرئيس عمر حسن أحمد البشير قد افتتح يوم الأربعاء الماضي أعمال الدورة بكلمة شكر خلالها للمنظمة الأعمال الجليلة التي تقوم بها في دولة المقر «السودان» معلناً الشهادة لها بالسعي الدؤوب لخدمة إنسان السودان وأفريقيا دون تمييز بسبب اللون أو العرق أو الدين مجدداً العهد للمنظمة بالتعاون معها.. وأشار إلى انعقاد الأمل على منظمة الدعوة الإسلامية التي تحمكت العمل بكل جد واقتدار.. وأشار الرئيس البشير إلى اتفاقيات السلام التي عقدها دولته في الجنوب والشرق والغرب، وبين أنها ألقت على الدولة عبئاً كبيراً، حيث أن معارك السلام أكبر من معارك الحرب بما تتطلبه من إعادة بناء وتوطين وإعمار.. مطالباً المنظمات الخيرية في الدول الإسلامية والعربية بالمساعدة.. مشيراً إلى العود التي تقدمت بها العديد من الدول الغربية والمنظمات الدولية، ولم يتم الوفاء بها، وبدلاً من ذلك قامت بعض المنظمات المشبوهة بتنفيذ أجندتها، كما جرى في حادثة اختطاف أطفال دارفور.

سوار الذهب: ثبات على العمل الخيري

الرئيس السوداني الأسبق ورئيس مجلس أمناء منظمة الدعوة الإسلامية عبدالرحمن محمد حسن سوار الذهب أشار إلى المساعي الحثيثة التي تبذلها المنظمة ونباتتها على ما أثمرت نفسها عليه رغم الظروف التي يمر بها العمل الخيري، والتصديق الذي يحيط به جراء العدو الوهمي المسمى بالإرهاب. وترجم سوار الذهب على الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر عضو مجلس الأمانة الذي انتقل إلى جوار ربه. وتناقشت الدورة كل البنود المطروحة في جدول الأعمال وأجانب التقارير المقدمة.

وتاهل الدعوة إلى المنظمة كمؤسسة مستقلة ذات شخصية اعتبارية، وهي مؤسسة متخصصة في تدريب وتأهيل الدعاة من كل ولايات السودان وقد أقامت (١٦) دورة خلال العامين الماضيين مدة الدورة (٤) أشهر، استفاد منها (٢٨٦٢) رجل وامرأة. هذا وقد عبر البيان الختامي للدورة عن تضامن المجلس مع كل الشعوب المستضعفة في الأرض بسبب ظلم الإنسان لأخيه الإنسان، والحروب والأزمات والكوارث.

الذي تمسكت خلاله بحق المرأة في المشاركة مع الرجل في أعمال الدعوة وانتفاء الحاجة إلى فتوى أو تأصيل، وكانت تصدى بذلك لآراء أمين عام حزبها.. وانتهى الاجتماع في إحالة المقترح إلى الأمانة العامة لرفع توصية بشأنه في الاجتماع المقبل، وتقويضها لاختيار عناصر نسائية كمراقبات فقط - لإيقظ لهن التصويت - خلال فترة عمل الدورة الحالية - العامين القادمين. كما أقر المؤتمر بإنشاء وضم مؤسسة تدريب

وفوض المجلس أمانته العامة لاختيار عناصر دعوية نسوية كمراقبات بالمجلس خلال العامين القادمين وحتى موعد انعقاده المقبل.

وتعد هذه الخطوة واحدة من أهم القرارات والنتائج التي خرج بها اجتماع الدورة الـ ٢٢ على مستوى المنظمة الدعوية والإغاثية الأكبر على مستوى العالمين العربي والإسلامي، وأهم مؤسسة خيرية إسلامية في القارة السمراء. وقد أخذ المقترح الخاص بإضافة عناصر نسائية إلى عضوية مجلس أمناء المنظمة حيزاً واسعاً من الدواول والمناقشات بين الأعضاء الذين يمثلون بلداناً عربية وإسلامية مختلفة - (٢٦ عضواً من ٢٦ بلداً) وأثار الموضوع ردود فعل متباينة استعادت النقاش حول حق المرأة المشاركة في العمل الدعوي والأعمال التطوعية.

وطرح أمين عام التجمع اليمني للإصلاح عبدالوهاب الأنسي خلال المناقشات تحفظات كثيرة على المقترح مشدداً على «تأصيل شرعي»، و«فتوى» ملزمة حول جواز مشاركة المرأة من عدمه في عضوية مجلس أمناء منظمة الدعوة الإسلامية. وخالفه الرأي كثيرون، وفي المقدمة رئيسة القطاع النسائي بحزب التجمع اليمني للإصلاح الدكتورة أمية السلام على رجاها التي لفتت اهتمام وإعجاب المشاركين بطرحها القوي

لماذا يهرب المشترك من الحوار..؟

استطلاع:

عبد الكريم الشليفي

أحزاب اللقاء المشترك كما هي عاداتها وما تنهت به من الحوار، عندما يكون حوار من أجل أهداف وطنية ولتحقيق مصلحة عامة لكنها ترحب بالحوار عندما يخدم مصالحهم الذاتية... «الميثاق» استطاعت آراء عدد من المختصين عن أسباب هروب المشترك من الحوار..

د. أحمد حسان: الحوار هو الشيء الوحيد الذي نستطيع الخروج منه بثوب جميل يبني الواقع المجتمعي

د. سلام: على أحزاب المشترك د. العجل: يريدون الحوار عدم الهروب من الحوار للوصول إلى الحكم فقط



والإسلام أمر بالحوار والشورى.. و.. الخ. ومطلقات العلم كافة تؤمن بالحوار باعتباره الشيء الوحيد الذي من خلاله نستطيع أن نخرج بكل بقيد المجتمع. وأضاف الدكتور أحمد: نحن نرى أن الحوار مبدأ يجب كل فرد يعني لاستفيد من أية ملاحظات حول أية ظاهرة اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو علمية.. الخ. الحوار شيء جميل نستطيع أن نتعرف من خلاله على مواطن الضعف الموجودة لدينا. داعياً أحزاب اللقاء المشترك إلى اتخاذ الحوار سندا لها وأن كان هناك أي تقصير سوف يترجم بالرأي والمشورة وبإذن الله لدينا أمل أنها ستصلح كل الاختلالات..

خارجية تسعى إلى تحقيق مصالح تخدم أجندة خاصة بها.. الدكتور أحمد حسان غالب مدرس مناهج البحث التربوي في جامعة صنعاء تحدث قائلاً: - ومن المعروف أن لكل مجتمع مطالبه، وإذا كان لأحزاب اللقاء المشترك أية مطالب فما عليها إلا أن تتبع أسلوب حضاري وليس عبر إقلاق المجتمع من خلال التصرفات والأعمال التي يلجأ إليها اللقاء المشترك كما هي عادته.. وقال: من المعروف أن قياداتنا السياسية دائماً تظل هي السباقة في دعوة المشترك إلى الحوار والوقوف على طاولة واحدة سواء لنيل مطالبهم أو لإنقاذ أي قرار سياسي.

في البداية تحدث الدكتور محمد عبدالجبار سلام عميد كلية الإعلام - جامعة صنعاء بالقول: حقيقة أن أحزاب اللقاء المشترك يعملون على رفض الحوار في كل زمان ومكان، والمفروض أن يكونوا هم السائقون لذلك كونهم يقولون أن لهم مطالب ومطالب وغير ذلك ولكن يبدو أن بالرفض كونهم يشككون في ذلك دون الإدلاء بأي ميرير يترجم شكوكهم ويلجأون إلى التصرفات التي تمس أمن الوطن واستقراره وإنجازاته والعمل على تهديم بنيته الاقتصادية.. وأضاف: ما حدث إنما يحدث اليوم في حضرموت وفي صعدة من الممارسات التي تمس اقتصادنا الوطني وتعمل على تهديمه بل إنه عدوان على الوحدة والديمقراطية ولا يستبعد أن يكون هذا العمل الجبان من المخطط الفاشل لقوى المعارضة.. داعياً أحزاب المشترك أن يتقوا الله في أنفسهم وأن يفكروا بالوحدة الوطنية ومستقبل الأوطان فيها وبالحوار على الأمن والاستقرار وإذا كان لهم أي مطالب فعليهم أن يأخذوها بالحوار وليس بالفوضى لأن بلادنا ملك للجميع.

أما الدكتور أحمد العجل عميد كلية التربية المحويت فيقول: - الحوار يعتبر من القضايا المهمة لإصلاح أسوأنا واحوالنا ووضاعتنا وعبره نصل إلى الحقائق ونتجاوز جوانب القصور ونترك المفاهيم الخاطئة عن بعضنا البعض وهو الحوار القائم على الأهداف النبيلة والرؤية الواضحة، القائم على حب الوطن والمصلحة العامة والذي يحمل في مضمونه الأدب والأخلاق واحترام الآخر.. ولابد أن لا يتجاوز الثوابت الوطنية والمصلحة العامة لهذا المجتمع الوحدوي الديمقراطي.

مؤكد أن الحوار أمر مهم في هذه المرحلة لأن بلادنا تواجه العديد من الإشكاليات والتزديد أن نتجاوز هذه الإشكاليات بالعنف والفوضى أو بالجور أيضاً وإنما نقول لأخواننا في المعارضة لابد أن تتكاتف الجهود وتلقت جميعاً على طاولة واحدة من أجل تجاوز كل الصعاب بالحوار الهادف الذي يجب أن نحترم نتائجه ونجسدها على أرض الواقع ويفترض على أحزاب المشترك أن يرحبوا بدعوة المؤتمر بهم أن يفرحوا بهذه الدعوة للحوار ولكن يؤسفنا نجدهم يتهربوا من ذلك.. وهنا نذكرهم أن معظم الأنظمة العربية لاتعطي فرصة للحوار مع المعارضة وتأخذ من ذلك جمهورية مصر العربية توجه يوماً من الأيام رسالة إلى الإخوان المسلمين من أجل الحوار وهم أغلبية في مصر بينما نحن ندعومهم يوماً للحوار فلا يستجيبوا وهذا يدل على قصور دورها في التصويب والمفهوم واللبس الخاطئ الذي مازال يعاني منه المشترك.

وأشار الدكتور العجل إلى أن المعارضة يقولون أنهم أجروا حواراً ولكن لم تطبق نتائجه وهم دائماً يريدون عن كيفية الوصول إلى الحكم فقط.. لكن أن تكون لديهم رؤية إلى المصلحة العامة وكيف تتفق على برنامج وطني وتتجاوز الأيديولوجيات والصراعات أجل مصلحة الوطن وتجنبيه الأخطار والمشاكل لكن إيمان كهذا لا يوجد عند اللقاء المشترك وإذا وافقوا على الحوار يخطئون لا يتزاد سياسي وخرق الثوابت الوطنية قبل أن يبدأوا الحوار وهذا الأمر يرفضه المجتمع قبل أن ترفضه الحكومة فتبدو الأحزاب وكأنها مدفوعة من قوى